القمة العالمية
للعمل الإنساني

المشاورة الإقليمية

للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عمان، الأردن، ٣-٥ آذار/ مارس ٢٠١٥

OCHA/Jason Athanasiadis

ورقة استطلاعية

مقدمة

دعا السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٣، إلى عقد أول قمة عالمية للعمل الإنساني في إسطنبول عام ٢٠١٦. وتهدف القمة إلى تحديد برنامج العمل المستقبلي لجعل العمل الإنساني أكثر فعالية وشمولاً ومساءلة، وبصفة عامة تمكينه من ملاءمة عالم متغير بدرجة أعلى.

ولكي تنجح ، يتعين على القمة العالمية للعمل الإنساني أن تعرض الرؤى والخبرات من أنحاء العالم. وعليه، ومن أجل التمهيد للقمة، يجري حاليًا عقد ثمانية مشاورات إقليمية مع نطاق واسع من أصحاب المصلحة (حكومات محلية، ومنظمات إنسانية، ومستجيبين مجتمعيين/ سكان متضررين، وقطاع خاص، وشركاء مرتبطين). وسوف تعقد المشاورة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من ٣ إلى ٥ آذار/ مارس بعمان، الأردن. وتسترشد عملية القمة بأربعة محاور رئيسية، هي: ١) فعالية العمل الإنساني؛ ٢) تخفيف مواطن الضعف وإدارة المخاطر؛ ٣) التحول من خلال الابتكار؛ ٤) خدمة احتياجات الأفراد أثناء الصراع.

وتعد هذه الورقة الاستطلاعية محاولة لتحديد بعض من التحديات المرتبطة بالعمل الإنساني التي تواجه إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حاليًا[١]. وقد تم تشكيل هذه التحديات استرشادًا بالمحاور التي تقوم على النتائج المبدئية الناشئة عن المشاورات التحضيرية مع منظمات المجتمع المدني (البحرين، مصر، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، الكويت، فلسطين، قطر، السعودية، تركيا [عن سوريا]، تونس، اليمن)، والمجموعات النقاشية مع المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات، والمائدة المستديرة رفيعة المستوى المنعقدة في الكويت للحصول على وجهات نظر منطقة الخليج بشأن محاور القمة العالمية للعمل الإنساني[٢].

كما توجه هذه التحديات المشاورات التحضيرية المخططة مع المجتمع المدني، والحكومات، والمجتمعات المحلية المتضررة، والقطاع الخاص، والشباب، والإعلام، والمنظمات الوطنية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمؤسسات الأكاديمية.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ساحة متغيرة للعمل الإنساني

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حاليًا اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة. وقد نجم عن ذلك عدد من الأزمات الإنسانية وتفاقم المعاناة البشرية ومواطن الضعف على المستوى الإقليمي تفاقماًهائلاً. ففي تشرين ثان/ نوفمبر ٢٠١٤، كان هناك ما يربو على ٧,٦ مليون نازح داخلي في سوريا، فضلاً عن ٣ ملايين لاجئ هارب لدول الجوار، الأمر الذي أثر أيضًا على ملايين المجتمعات المحلية المستقبلة المستضعفة. وفي العراق، أدى التزايد المفاجئ في العنف إلى نزوح مليوني شخص. وقد صنفت الأزمتان طوارئ من المستوى الثالث (L3)، وهو أعلى مستوى من الأزمات أعلنته الأمم المتحدة والوكالات الشريكة.

كما أدى تجدد القتال في غزة في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس إلى مزيد من تدهور الأوضاع الإنسانية لدى جميع السكان المتضررين. وفي اليمن، يحتاج أكثر من ١٥ مليون شخص المساعدة الإنسانية. أما في ليبيا، فتصاعد القتال يخلق أزمة إنسانية، حتى إن عدد النازحين داخليًا يربو على ٤٠٠,٠٠٠ شخص وعدد من تركوا البلد يقدر بـ١٥٠,٠٠٠ نسمة[٣].

---

١ لأغراض القمة العالمية للعمل الإنساني، تتضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البلدان التالية: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، سوريا، المملكة العربية السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

٢ المائدة المستديرة رفيعة المستوى بشأن القمة العالمية للعمل الإنساني: وجهات نظر من منطقة الخليج، مذكرة موجزة، الكويت، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤.

http://www.worldhumanitariansummit.org/node/465509

٣ لمحة للعمل الإنساني الإقليمي: تشرين ثان/ نوفمبر – كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٤ (المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ ٢٠١٤).

وهناك اتجاه متنامٍ نحو خوض المهاجرين المخاطر من أجل العبور إلى أوروبا أو شبه الجزيرة العربية عبر البحر. كما أن بلدانًا أخرى، مثل مصر وتونس تمران بمرحلة سياسية انتقالية هشة يتخللها العنف على فترات. والعديد من بلدان المنطقة أيضًا، مثل الجزائر، والأردن، والمغرب، وفلسطين، والمملكة العربية السعودية، قابل للتعرض أو معرض حيال نطاق من المخاطر والكوارث مثل الزلازل، والجفاف، والفيضانات. وبعض هذه البلدان تشهد صدمات متعددة في نفس الوقت (مثلاً صراع، ومخاطر طبيعية، وهجرة قسرية)، الأمر الذي يؤدي إلى تعقد الطوارئ.

وتعد الاستجابة للارتفاع المفاجئ في الاحتياجات من الأولويات ، حتى إن جهودًا حثيثة قد بذلت في المنطقة لمساعدة توصيل الإغاثة إلى المتضررين من الأزمات. وحاليًا، يوجد عدد ضخم من المستجيبين الإنسانيين النشطين في المنطقة. إلا إن حجم هذه الأزمات وتعقيدها يمثلان تحديات كبرى أمام أطراف العمل الإنساني. فمستوى الاحتياجات يرتفع، والأزمات يزداد تمددها، والبلدان والمجتمعات المضيفة تجتهد في مواكبة استضافة هذا العدد الضخم من النازحين، واحترام الأعراف التي تحمي المدنيين يقل، والموارد التي يتم الاستجابة بها تشح. وإضافة إلى ذلك، من شأن خسائر التنمية طويلة الأجل الناجمة عن هذه الأزمات أن تؤتي تأثيرًا كبيرًا على حياة وعيش الملايين من البشر في السنوات القادمة، مما يطرح أسئلة مهمة على أطراف العمل الإنساني والتنموي بشأن أدوارهم، وتركيزهم، وأساليب عملهم.

القضايا الإنسانية الرئيسية في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

١) حماية المدنيين

تعد حماية المدنيين مكونًا محوريًا لمبدأ الإنسانية، وتعرفها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بحيث تشمل جهود 'منع المعاناة البشرية وتخفيف حدتها' و'حماية الحياة والصحة وضمان احترام الإنسان'. وقد نشأ العديد من الأطر القانونية والدينية لتعزيز حماية المدنيين، وقد أظهرت المشاورات الإقليمية السابقة (غرب ووسط أفريقيا، وشمال وجنوب شرق آسيا، وشرق وجنوب أفريقيا) والمشاورات التحضيرية في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن الأشخاص المتضررين من الصراعات عادة ما يبرزون الأمن أو الحماية كأحدى احتياجاتهم الإنسانية الرئيسية. إلا إنه عمليًا، كثيرًا ما لا يحترم أطراف الصراع في المنطقة (مثل ليبيا، فلسطين، سوريا، العراق، اليمن) هذه الأعراف الاحترام الكافي، الأمر الذي يجعل المدنيين يتحملون وطأة الصراع المسلح في المنطقة. كما أن مساءلة من يخرقون أطر الحماية ضعيفة. ومن ثم، فأطراف العمل الإنساني في الإقليم يدعون إلى إنفاذ أكبر، وعلى نحو موضوعي، للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان واللاجئين الدولي.

وإن كانت المسؤولية الأولى للحماية تقع على عاتق الدول وأطراف سياسية أخرى ، فكثيرًا ما تركز المنظمات الإنسانية جهودها على توفير مواد إنقاذ الحياة بدلاً من لعب دور في تناول مسائل الحماية المعقدة. وهناك حاجة لمواجهة هذا العجز وتوضيح ودعم دور المنظمات الإنسانية في توفيرالحماية من خلال وضع أطر قانونية وسياسات وممارسات جيدة ملائمة، وتنفيذها.

والأسئلة الرئيسية الواجب بحثها هي: ما الأدوار التي يمكن للأطراف من الحكومات والمنظمات الإقليمية أن تلعبها دعمًا ومناصرةً لحماية المدنيين، بما في ذلك عن طريق ضمان احترام أكبر للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان واللاجئين الدولي؟ كيف يمكن تحقيق حجم أكبر من المساءلة في مواجهة الانتهاكات الصارخة للقانون؟ كيف يمكن لأطراف العمل الإنساني، بما فيها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أن تسهم في حماية المدنيين ودعم آليات الحماية الخاصة للمجتمعات المحلية المتضررة على نحو أفضل؟ ما التداعيات العملية لمحاولة تنفيذ مبدأ مسؤولية الحماية (R2P) في الإقليم؟ هل دعاوى إنشاء ملاذات آمنة أو مناطق عازلة في مناطق الصراع عملية ومفيدة في توفير الحماية والمساعدة للمدنيين؟ ما ممارسات الحماية المبتكرة التي تطبقها المنظمات الإنسانية؟

٢) وصول المساعدات الإنسانية

أصبحت عوائق وصول المساعدات الإنسانية إحدى التحديات الأوسع انتشارًا في المنطقة بالنسبة لأطراف العمل الإنساني. فالعراقيل البيروقراطية، مثل تأخير منح التأشيرة للموظفين والتحريات الأمنية، تعني عدم وصول المساعدات والحماية دائمًا لمن يحتاجونها، أو تروج الانحيازات تجاه بعض المواقع أو المجموعات بعينها مما يعد خرقًا لمبدأ الحياد. وتواجه المنظمات الإنسانية مخاطر جمة، حيث تم تسجيل ٢٩٨ حادث أمني ضد موظفي المعونة فيما بين كانون ثان/ يناير ٢٠١٣ وآب/ أغسطس ٢٠١٤ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على اتساعها[٤]. كما يعوق عدم وصول المساعدات القدرة على القيام بتقييم الاحتياجات بالقدر الكافي، كما في العراق وليبيا، ما يعني أن أطراف العمل الإنساني كثيرًا ما يعجزون عن توفير المساعدة والحماية للمتضررين.

كما يعاق حصول الأشخاص المتضررين على المساعدة والحماية بفرض بعض الحكومات قيودًا على الحركة أو غلق حدودها لمنع دخول الأشخاص الساعين إلى الأمان واللجوء في أراضيها. وأحيانًا، يقوم أطراف الصراع بتقييد حركة الناس كجزء من استراتيجيتهم السياسية أو العسكرية، كما في المناطق المحاصرة بسوريا وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وهناك مخاوف من أن تدابير الحكومات المانحة لمكافحة الإرهاب تفرض قيودًا مفرطة على المنظمات الإنسانية، ولا سيما عندما تعمل في مناطق تكون فيها جماعات محظورة. فعلى سبيل المثال، في المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، تعجز المنظمات غير الحكومية المحلية عن العمل أو تعمل على مضض جراء قيود التمويل المفروضة على هذه المناطق أو جراء الخوف من اتهامها بتقديم الدعم المادي للإرهاب. وإضافة إلى ذلك، تم فرض قيود على تحويل الأموال إلى المنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات الإسلامية أو تلك التي تقع ببساطة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والنتيجة العامة لكل ذلك هي تشوه الأولويات واختيارات البرامج بحيث أنها لا تتخذ بناء على الاحتياجات، ولكن على لوائح المانحين الحاكمة لاستخدام الموارد في هذه المناطق، والخوف من الملاحقة القضائية، وعدم القدرة على تحويل الأموال.

كما يشيع الإقرار بأن الوصول إلى الناس المحتاجين إلى المساعدة ومناصرة حمايتهم يتطلب من المنظمات الإنسانية التحدث والتفاوض مع جميع أطراف الصراع، بمن فيهم العسكريون والجماعات المسلحة من غير الدول. ولكن في واقع الأمر، تفتقر المنظمات الإنسانية إلى ما يلزم من المعلومات، والتوجيه، والقدرة على التفاعل المؤثر مع هؤلاء الأطراف.

ولكي تتغلب على بعض من هذه العوائق أمام وصول المساعدات، لجأ الكثير من المنظمات الإنسانية إلى طرق بديلة لتوصيل المساعدات تشمل 'الإدارة عن بعد'، بحيث تعمل الوكالات الدولية خارج البلد من خلال شركاء تنفيذ محليين. غير إن ذلك يخلق تحديات إضافية بشأن الرصد والمساءلة، واستحالة توفير الحماية على المدى القريب، ونقل المخاطر الأمنية إلى هؤلاء الشركاء الذين لا يتمتع الكثير منهم بالقدرة أو بالموارد الكافية لتطوير بروتوكولات أمنية ملائمة أو للحصول على ما يكفي من التأمينات. والحقيقة إن وطأة الهجمات المذكورة أعلاه ضد موظفي المعونة يتحملها الموظفون أو المنظمات على المستويات المحلية.

والأسئلة الرئيسية الواجب بحثها هي: كيف يمكن للأشخاص المتضررين أن يحصلوا على المساعدة الإنسانية والحماية بأفضل الطرق؟ كيف يمكن لأطراف العمل الإنساني تحسين حصول الناس على المساعدة والحماية؟ ما الممارسات والمبادئ التي يجب أن يسعوا إلى تعزيزها وتطبيقها؟ ما الدور الذي يمكن للحكومات و/ أو الأطراف من غير الدول أن يلعبوه من أجل تحسين توصيل المنظمات الإنسانية للمساعدات وتعزيز قدرة الناس المهددين على طلب السلامة والمساعدة، بما في ذلك طلبهما عبر الحدود؟ كيف يمكن للمنظمات الإنسانية تعزيز أمن موظفيها وشركائها دون نقل الخطر إليهم وفقدان الاتصال مع الأشخاص المتضررين؟

٤ حتى آب/ أغسطس ٢٠١٤، تم تسجيل ٢٩٨ حادث ضد موظفي العمل الإنساني، قتل فيها ٢٨٦ شخص، وجرح ٤٤١، واختطف ٤٠٢، وشمل ذلك أفغانستان، وباكستان، والسودان.

(مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤) http://goo.gl/Zfbrmj

ملحوظة: تقع أفغانستان وباكستان ضمن المشاورات الإقليمية لجنوب ووسط آسيا في فعالية القمة العالمية للعمل الإنساني.

كيف يمكن تخفيف الأثر السلبي لتدابير مكافحة الإرهاب الدولية والوطنية على العمل الإنساني؟ كيف يمكن تحسين قدرة أطراف العمل الإنساني على التفاوض والتفاعل مع الجماعات المسلحة؟ كيف يمكن تعزيز الشراكات بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية من أجل تحسين وصول المساعدات الإنسانية بطريقة أخلاقية؟ ما الممارسات المبتكرة في تحسين وصول المساعدات الإنسانية في المنطقة التي يمكن مشاركتها وتوسيعها؟

٣) مواجهة مواطن الضعف من خلال الاستعداد للطوارئ والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود

ازداد تكرار الأزمات الإنسانية وشدتها ازديادًا كبيرًا، حيث بلغ متوسط عدد الكوارث في المنطقة ثلاثة أضعافه على مدار الثلاثين عامًا الماضية، مما أضار بأكثر من ٤٠ مليون شخص وكلف ما يقدر بـ٢٠ مليار دولار[٥]. كما أصبحت مواطن الضعف ملمحًا اجتماعيًا سائدًا في المنطقة، إذ ترتفع المخاطر على وجه التحديد في المناطق الحضرية نتيجة التحضر السريع، والنمو السكاني، والتنمية الحضرية غير المخططة، والنمو الاقتصادي، وندرة موارد المياه، والمناخ القاحل. ومن المحتمل أن تزداد هذه المخاطر في السنوات المقبلة جراء آثار التغير المناخي العالمي[٦] فضلاً عن نقص معلومات المخاطر المحدثة وضعف نظم الإنذار المبكر أو عدم توافرها.

وتزداد الالتزامات السياسية بمواجهة هذه المخاطر من خلال الاستعداد للطوارئ والحد من مخاطر الكوارث. وبالتوافق مع التزامها بأهداف التنمية للألفية، وتماشيًا مع الدور المحدد للمنظمات الإقليمية في إطار عمل هيوجو، فقد تزعمت جامعة الدول العربية دعم وتعزيز دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في السياسات الإقليمية بشأن التنمية المستدامة، والتكيف مع تغير المناخ، وآليات تنسيق البيئة وإدارة الكوارث. وعلاوة على ذلك، فقد تبنى رؤساء الدول العربية عام ٢٠١٢ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٢٠. وفي ٢٠١٣، دعا مجلس التعاون الخليجي إلى التزام إقليمي أقوى لتعزيز قدرة البلدان والأفراد على المواجهة والصمود أمام المخاطر الطبيعية. وقد ذُكرت على وجه الأهمية الحاجة إلى تحديد المقاربات الاستراتيجية لتشجيع وتعزيز التناسق بين مختلف العمليات التي تم التفاوض بشأنها دوليًا لبرنامج عمل ما بعد ٢٠١٥ (إطار عمل هيوجو، اتفاق تغير المناخ، أهداف التنمية المستدامة) في المنتديات الإقليمية الأخيرة مثل المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث المنعقد في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤.

إلا إن تمويل الاستعداد للطوارئ والحد من مخاطر الكوارث محدود، وكثيرًا ما يقع خارج نطاق أولويات المانحين، على الرغم من القدرة التي يتمتعون بها على تحسين سرعة الاستجابة وملاءمتها والتوفير في تكاليفها. كما أن الحكومات والمجتمعات المحلية لا تتمتع بالقدر الكافي من المعلومات عن تنفيذ هذه الاتفاقيات ولا تشترك فيها بالقدر الكافي، ومن ثم، لا تستطيع أن تأخذ احتياجاتها وقدراتها في الحسبان. ويعد تمكين السلطات والمجتمعات المحلية وبناء قدرتها على إدارة المخاطر والحد منها أمرًا ضروريًا لبناء ثقافة السلامة والوقاية بحيث تتمكن من المواجهة والتكيف والتعافي السريع بشكل أفضل من الصدمات والضغوط عند حدوثها.

والأسئلة الرئيسية الواجب بحثها هي: كيف يمكن تحسين تحليل المخاطر وتنسيقه وتغذيته في برامج الاستعداد والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود؟ كيف يمكن دعم قدرات المنظمات الإقليمية والسلطات الوطنية والمجتمعات المحلية على إدارة المخاطر والاستعداد للطوارئ وتقليل مواطن الضعف؟ كيف يمكن رأب الصدع بين الإنذار المبكر والاستجابة؟ ما المطلوب لزيادة استثمارات الحكومات والمانحين في الاستعداد والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود؟ كيف يجب على الشراكات الجديدة والمبتكرة، مثل تلك القائمة مع المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، أن تتشكل لتحسين فهم المخاطر وإدارتها وتعزيز نظم الإنذار المبكر في المنطقة؟

---

٥ الكوارث الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: لمحة إقليمية (البنك الدولي، ٢٠١٤).

٦ البيئة العربية: التحديات المستقبلية (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، ٢٠٠٨).

٤) الاستجابة للأزمات الممتدة

يعمل امتداد الصراع المسلح في المنطقة واختلاط الفقر المزمن مع تهديدات المخاطر الطبيعية والعنف على دفع النظام الإنساني أبعد من الحدود التي صمم من أجل إدارتها. وعليه، توجه الجهود إلى الاستجابة الأكثر استدامة لاحتياجات الشعوب، بما في ذلك مواجهة المخاطر التي يواجهها الناس وتعزيز قدرتهم على مواكبة آثارها. وهذا هو الوضع على وجه الخصوص بشأن نزوح السكان. فعلى سبيل المثال، تسعى الحكومات ومجتمع المعونة في لبنان، والأردن، وسوريا، والعراق، ومصر، واليمن إلى تنفيذ مقاربات شاملة تجمع بين الاستجابة الإنسانية والتنموية وتستهدف المجتمعات النازحة والمستضيفة معًا. ويبرز التوافق على إن المزيد من الاستثمارات في بناء القدرة على الصمودمن شأنه أن يساعد في ضمان عدم تدمير حياة وعيش البشر فور وقوع الكارثة وتأمين مكتسبات التنمية.

وعلى الرغم من لعب المنطقة دورًا رائدًا في وضع استراتيجية جديدة لتعزيز القدرة على الصمود فيما يخص الأزمة السورية [٧]، لا يزال الفهم العام لكيفية التعزيز العملي والفعال للتكيف والصمود ضعيفًا. وتبرز الحاجة إلى فهم أفضل لكيفية التغلب على الانقسامات المؤسسية الحالية فيما بين المنظمات الإنسانية والتنموية، وضمان وجود بيئة سياسات ملائمة يمكنها أن تيسر الدعم للأشخاص المتضررين. فتصنيف المشروعات بصفتها 'إنسانية' و'تنموية' بمعزل عن بعضهما البعض لا يتكيف بالكامل مع الاستجابة للواقع الفعلي، ولا سيما عندما تتسم أزمات كثيرة في المنطقة بطبيعتها الممتدة. وقد أبرزت المشاورات الإقليمية السابقة للقمة العالمية للعمل الإنساني الحاجة إلى ضمان الروابط مع الجهود المبذولة لبناء السلام.

والأسئلة الرئيسية الواجب بحثها هي: كيف يمكن للمنظمات الإنسانية أن تقدم استجابة أكثر استدامة لاحتياجات الناس في الأزمات الممتدة؟ ما نوع الشراكات المطلوب مع أطراف العمل التنموي وبناء السلام؟ كيف يمكن استثمار هذه الشراكات لتعزيز استجابة أكثر استدامة للأزمات الممتدة؟ كيف يمكن التغلب على الانقسامات المؤسسية بين أطراف العمل الإنساني والتنموي؟ ما الممارسات المبتكرة أو الدروس المستفادة من المنطقة بشأن المقاربات المتكاملة التي توحد جهود التدخلات الإنسانية والتنموية؟ ما دور أطراف العمل الإنساني في مواجهة 'الأسباب الجذرية' للصراع أو الأزمات من أجل الحيلولة دون تجددها؟ كيف يمكن للبلدان والمجتمعات المحلية أن تستعد للنزوح الناجم عن الصراعات وتديره على نحو أكثر فاعلية؟ كيف يمكن تشجيع خلق بيئة سياسات ملائمة ومشاركة أكثر مساواة في أعباء استضافة النازحين؟

٥) مبادئ العمل الإنساني

تعكس المبادئ الجوهرية للإنسانية، والحياد، وعدم الانحياز، والاستقلال الخبرة الطويلة للعمل الإنساني، وتقبلها الدول وأطراف العمل الإنساني عمومًا باعتبارها المبادئ التي يتوجب أن يسترشد بها العمل الإنساني. إلا إنه وعلى أرض الواقع، كثيرًا ما تفتقر بعض المنظمات الإنسانية إلى احترام هذه المبادئ، فضلاً عن قيام الدول والمانحين والجماعات المسلحة بالتشكيك فيها. وإضافة إلى ذلك، يختلف الوعي بهذه المبادئ وتفعيلها بين أطراف العمل الإنساني، إذ تؤكد بعض المنظمات على مبادئ من التقاليد أو الخلفيات الدينية أو الأيديولوجية، مثل الواجب الديني، أو التكافل، أو بناء السلام، أو العدالة الاجتماعية [٨].

ومع إمكانية اختلاف بعض هذه المبادئ عن المبادئ الجوهرية للعمل الإنساني، لا يزال الكثير منها متشابهًا معها في المعنى ولكن مع بعض الجدل حول تأطيرها بشكل مختلف - على سبيل المثال باستخدام مصطلحات إسلامية - مما يكون أكثر ملاءمة من حيث قبولها أو التفاوض بشأن وصول المساعدات في بعض السياقات داخل المنطقة. أما المبادئ الأخرى، مثل فكرة العدالة، فتتفق في الحاجة إلى مزيد من الحماية من قبل أطراف العمل الإنساني، وليس فقط توصيلهم المساعدات المادية. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، يبدو أن هناك توافقًا على مبدأ الحيادية، إذ تؤكد غالبية المنظمات أهمية الاستجابة على أساس الاحتياج وحده.

٧ الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على الصمود استجابة للأزمة السورية (٢٠١٥-٢٠١٦) (خطة 3RP).

٨ مدونة سلوك منظمات الإغاثة الإنسانية الإسلامية (هيئة الإغاثة والمساعدات الإنسانية، ٢٠٠٩)؛ قامت بعض المنظمات غير الحكومية بتأكيد مبدئي التكافل والعدالة الاجتماعية في مشاورات المجتمع المدني بلبنان.

والأسئلة الرئيسية الواجب بحثها هي: هل هناك توافق على المبادئ الجوهرية للعمل الإنساني؟ وهل يمكن تحسين ذلك من خلال إيجاد الترابط مع المبادئ المشابهة من التقاليد والخلفيات الدينية أو الأيديولوجية الأخرى؟ هل تمثل بعض المبادئ أهمية أكثر من غيرها؟ وإن كان الأمر كذلك، فأيها؟ وفي أي ظروف؟ ما هي التحديات الرئيسية أمام تطبيق المبادئ في المنطقة؟ وكيف يمكن التغلب على ذلك؟ ما الممارسات الفضلى الموجودة بشأن تنفيذ المبادئ وترويجها؟ ما المبادئ المشابهة الأخرى التي يمكن استخدامها والملائمة أكثر لتيسير العمل الإنساني في المنطقة؟ ما هي المبادئ الجوهرية للعمل الإنساني المتوافقة مع المبادئ الأخرى، مثل مبادئ التنمية أو الاستقرار، ولا سيما في الأزمات الممتدة التي يتم فيها السعي لتطبيق مقاربات متكاملة؟

٦) العلاقة بين أطراف العمل الإنساني الدولية والمؤسسات الإقليمية والمحلية

يتعين على أطراف العمل الإنساني الدولية أن تزيد من التأكيد على تعزيز القدرات الإقليمية والمحلية عن طريق العمل مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية والمحلية الحكومية والمجتمع المدني ومن خلالها. كما يجب أن يتوافق هذا الدعم مع الخطط الإقليمية والوطنية للاستعداد للكوارث والاستجابة لها والتنمية. ويتمتع المستجيبون الإقليميون والمحليون بمعرفة السياق، ويميلون إلى العمل من خلال بنى أساسية وأسواق قائمة بالفعل، مما يمكنه أن يحسن من استدامة جهود الاستجابة.

وفي حين يمكن لأطراف العمل الإنساني الدولية أن تساهم بالكثير من الخبرات والقدرات، ولكنها في بعض الأحيان قد لا تقر هذه الاستجابات الإقليمية والوطنية وتبني عليها. وقد أبرز المشاركون من مختلف المشاورات التحضيرية أن الأطراف الدولية أحيانًا ما تضع أدوارها ورؤيتها ومشاركتها المستمرة في الاستجابة للأزمة بشكل يهدد القدرات المحلية. وكثيرًا ما يتم تخطي السلطات والنظم الحكومية، وتستخدم بدلاً منها المنظمات الوطنية كمجرد منظمات تنفيذية. ويرجح أن يكون ذلك نتيجة لموجة المصلحة الشخصية التنظيمية فيما أصبح يعرف باسم 'الصناعة التنافسية'، أو كما تصفه منظمات المجتمع المدني بلبنان: 'سوق العمل الإنساني'.

والأسئلة الرئيسية الواجب بحثها هي: ما أنواع الشراكات المطلوبة بين الأطراف الدولية، والمنظمات الإقليمية، والسلطات الوطنية، والمنظمات المحلية من أجل تعزيز قدرات الاستعداد والاستجابة على المستويين الإقليمي والمحلي؟ ما أفضل الممارسات أو التغيرات النظامية المطلوبة لضمان شراكة أقوى مع الأطراف المحلية واسترشاد المساعدة الإنسانية الدولية بالاحتياجات المحلية على نحو أفضل؟ كيف يمكن أن تكون العلاقة بين المنظمات الإنسانية الدولية وشركائها التنفيذيين منصفة؟

٧) تنسيق العمل الإنساني

يعد من ضمن المبادئ الرئيسية لفعالية العمل الإنساني كفاية التنسيق بين أطرافه من أجل ضمان بناء الاستجابات على بعضها البعض، وتفادي الازدواجية، وسد أشد الاحتياجات والثغرات إلحاحًا في المساعدة. وعليه، فقد جرى تطوير النظم لتشجيع تنسيق العمل الإنساني، مثل تقييم الاحتياجات المشتركة، والتخطيط الاستراتيجي، ومنتديات التنسيق، مثل فرق العمل الإنساني القطرية والمجموعات أو القطاعات. كما جرت محاولات لتعزيز هذه النظم بالاتفاق الذي أبرمته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن برنامج التحول في ٢٠١١[٩].

غير إنه، وعلى الرغم من هذه الجهود، يشعر الكثير من أطراف العمل الإنساني في المنطقة أن هذه الآليات التنسيقية غير شاملة أو ممثلة بما يكفي لنطاق المستجيبين الإنسانيين على اتساعه في المنطقة. فهي أحيانًا تتخطى الحكومات الراغبة في التعاون، وتعتبر مستهلكة للوقت، وتخدم في أغلب الأحيان احتياجات المنظمات الدولية، وتعقد بلغات غير محلية.

٩ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هي منتدى مشترك بين الوكالات من أجل التنسيق، وتطوير السياسات، واتخاذ القرار، ويشترك فيها أبرز شركاء العمل الإنساني الأمميين وغير الأمميين. وفي عام ٢٠١١، وافقت اللجنة على برنامج التحول، وهو مجموعة من الإجراءات لتحسين نموذج الاستجابة الإنسانية الحالي بشكل موضوعي. لمزيد من المعلومات، رجاء الاطلاع على: http://goo.gl/j8bCp

وفي نفس الوقت، كثيرًا ما يتردد الأطراف الإقليميون والمحليون في مشاركة المعلومات أو تشجيع التنسيق مع النظراء الدوليين، مما يؤثر على فعالية الاستجابات بشكل عام.

والأسئلة الرئيسية الواجب بحثها هي: كيف يمكن لآليات التنسيق أن تكون أكثر شمولاً وتخدم احتياجات الأطراف المحلية والإقليمية؟ كيف يمكن للحكومات أن تشترك بشكل أفضل، حسبما يلائم، في تنسيق العمل الإنساني؟ هل يجب أن تكون جهود تشجيع التنسيق بين المنظمات التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وأطراف ونظم الاستجابة الأخرى أكثر تركيزًا على تحسين الترابط/ قابلية التبادل؟ ما الدور الذي يتعين على المنظمات الإقليمية أن تلعبه في تنسيق العمل الإنساني؟ وكيف يمكن تعزيزه؟ هل يجب أن تتغير مقاربة التنسيق عن قرب مع الحكومات في مناطق الصراع حيث تكون الحكومات طرفًا في الصراع؟

٨) الانخراط مع المجتمعات المحلية المتضررة

أقر منذ وقت طويل أسلوب تعريف جهود العمل الإنساني باحتياجات الأشخاص المتضررين وقدراتهم ورؤاهم، وذلك لأهميته البالغة في تحسين العمل الإنساني. فقد جرى وضع سياسات وإرشادات، وقد صادقت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على خمسة التزامات نحو تعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين – وهو جانب مهم في الانخراط مع المجتمعات المحلية المتضررة. وتتناول الالتزامات الخمسة تحسين الحوكمة والقيادة التنظيمية بشأن دمج آليات استقاء المعلومات والمساءلة في جميع جوانب البرامج الإنسانية؛ وضمان الشفافية في العمليات؛ والمبادرة بطلب الآراء المستقاة من الأشخاص المتضررين وشكاواهم ودمجها من أجل تحسين السياسات والممارسات؛ وإتاحة الفرصة للمشاركة في عملية صنع القرار؛ وتحسين تصميم البرامج ورصدها وتقييمها[١٠].

غير إن المشاورات المبدئية مع المجتمعات المحلية المتضررة شهدت تسليط الكثيرين الضوء على افتقارهم إلى المعرفة بنظم الاستجابة الإنسانية، ودور مختلف المنظمات في العمل الإنساني في المنطقة، واستحقاقات الأشخاص المتضررين بالنظر إلى احتياجاتهم[١١]. ويبرز ذلك أهمية المعلومات الأساسية كاحتياج أولي للمجتمعات المحلية المتضررة. وإضافة إلى ذلك، يعتبر السماح للناس باختيار نوع السلع والخدمات التي يتلقونها، على سبيل المثال من خلال أساليب نقدية، أمرًا في غاية الأهمية لجعل احتياجات الناس في محور العمل الإنساني.

وعلى نفس القدر من الأهمية لزيادة فعالية الجهود الإنسانية يأتي الوصول إلى جميع شرائح السكان المتضررين وخدمة احتياجاتهم الخاصة. فالنساء، والفتيات، والفتيان، والرجال يلعبون أدوارًا مختلفة داخل مجتمعاتهم، ويواجهون تهديدات مختلفة، ولديهم احتياجات مختلفة ومستويات مختلفة للحصول على النفوذ والموارد. وكثيرًا ما تكون النساء والأطفال هن الأكثر استضعافًا والأكثر تضررًا بما لا يتناسب مع ظروفهن. فعلى سبيل المثال، ٧٨٪ من كل أكثر من مليون لاجئ سوري مسجل في لبنان من النساء والأطفال[١٢]. ويعد فهم الاختلافات، ومكامن الضعف ، والقدرة على التكيف والاستجابة لكل ذلك حسب النوع الاجتماعي أمرًا أساسيًا في تعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين.

وعمومًا، يتضح أنه في الممارسة على الأرض، هناك الحاجة للمزيد من أجل تحسين قدرة المستجيبين من المجتمعات المحلية، وتنفيذ الأطر والسياسات المتنوعة القائمة، وضمان أن جميع شرائح المجتمعات المحلية المتضررة قد تم التشاور معها على نحو هادف أكثر بحيث تؤخذ آراؤهم في الحسبان. ويمكن استخدام الابتكارات في وسائل الاتصال بشكل أفضل في هذا المسعى.

---

١٠ http://goo.gl/quLyAO

١١ حتى الآن، أجريت مناقشات المجموعات النقاشية مع المجتمعات المحلية المتضررة في لبنان ومصر.

١٢ خطة الاستجابة للأزمة اللبنانية ٢٠١٥-٢٠١٦. (الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، ٢٠١٤)

والأسئلة الرئيسية الواجب بحثها هي: كيف يمكن دعم المستجيبين من المجتمعات المحلية دعمًا أفضل في الاستعداد والاستجابة والتعافي في العمل الإنساني؟ كيف يمكن تعزيز تدفق المعلومات والانخراط مع الشعوب المتضررة في تدخلات الاستعداد والاستجابة والتعافي؟ كيف يمكن عمل مشاورات أكثر شمولاً مع جميع شرائح المجتمعات المحلية المتضررة بشأن أولوياتهم والفعالية العامة للنظام الإنساني؟ ما الدروس التي يمكن تعلمها من استخدام الأساليب النقدية في الإقليم؟ ما الممارسات المبتكرة التي يمكن تبادلها وتوسيع تطبيقها في المنطقة؟ كيف يمكن لمجتمع العمل الإنساني أن يخدم احتياجات مختلف شرائح السكان المتضررين (مثل النساء، والأطفال، والمسنين) خدمة أفضل؟ ما الممارسات المبتكرة التي يمكن مشاركتها وتوثيقها عند أخذ منظور النوع الاجتماعي في الحسبان عند وضع برامج العمل الإنساني؟

٩) الهجرة

تستمر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أن تشهد تدفقات هجرة معقدة وكبيرة، وبشكل رئيسي من أفريقيا جنوب الصحراء، إلى جانب القرن الأفريقي، باتجاه الخليج، وشمال أفريقيا، والبحر المتوسط. ففي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ وحده، وصل ما يربو على ١٢,٧٠٠ شخص اليمن من القرن الأفريقي، وهو عدد غير مسبوق منذ عام ٢٠٠٢. وإضافة إلى ذلك، عبر أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ ومهاجر البحر المتوسط إلى أوروبا في ٢٠١٤، مقارنة بـ٦٠,٠٠٠ عام ٢٠١٣، مع العلم أن أغلبية القوارب قد بدأت الرحلة من السواحل المصرية، والليبية، والتركية[١٣].

وبسبب السفر في مراكب غير آمنة، وفي كثير من الأحيان تحت رحمة المهربين والمتاجرين في البشر، يقدر عدد الأشخاص الذين هلكوا في البحر أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا بـ٣٦٠٠ شخص[١٤]. وقد تكون هذه الأرقام أعلى نظرًا لنقص المعلومات المفصلة عن تنقل المهاجرين واللاجئين. وتعد أكبر مجموعة من البشر الذين يحاولون عبور البحر المتوسط هم اللاجئون الهاربون من العنف في سوريا (وهم يمثلون نحو ربع ممن نجحوا في الوصول إلى إيطاليا عام ٢٠١٤)، يليهم الإريتريون، ومواطنون يحملون جنسيات متنوعة لبلدان أفريقية جنوب الصحراء، وصوماليون، ومصريون، وفلسطينيون، وباكستانيون، وبنجلاديشيون. ويقوم بعض اللاجئون العابرون لهذه المسارات بخطوة تنقل ثانية (أو خطوات متعددة) من بلدان اللجوء الأولى، وكثيرًا ما تكون في مناطق أخرى داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي حين أن قلة من بلدان المنطقة قد وقعت على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، إلا إن هناك غياب عام لنظم اللجوء الوطنية، فضلاً عن عدم كفاية تطبيق إطار حقوق الإنسان الدولي في أوجه سريانه على اللاجئين. فرحلات المهاجرين محفوفة بالمخاطر وأوجه الاستضعاف، بما في ذلك التمييز، والعنف، والاستغلال، وقد يواجه البعض خطر أن يصبح ضحية اتجار أثناء الرحلة أو في بلد المقصد. وتعد مواجهة احتياجات المهاجرين على وجه الخصوص تحديًا، إذ إن هناك غياب عام للاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لإدارة التعقيدات الكاملة لحركات الهجرة المختلطة ومحدودية نطاق الحلول الدائمة لسد احتياجات الأكثر استضعافًا. وفي أكثر الأحوال، يتم تجريم المهاجرين غير الشرعيين بدلاً من اتخاذ تدابير أكثر استباقية لمنع التهريب والاتجار.

ومن ضمن جوانب الأزمات الأكثر تغاضيًا عنها أثرها على المهاجرين الدوليين. فالحرب في سوريا وتجدد الاضطرابات في ليبيا قد جعلا، على سبيل المثال، العمال المهاجرين في هذه البلدين أكثر استضعافًا وعزلة، وفي حاجة إلى الكثير من المساعدات الإنسانية، بما فيها الإجلاء الإنساني. كما يمكن لعودتهم القسرية وغير المخططة أن تؤتي تبعاتها على بلدانهم ومجتمعاتهم الأصلية، على سبيل المثال، جراء فقدان التحويلات المالية وأيضًا بسبب التحديات المرتبطة بإعادة دمجهم في المجتمع[١٥].

١٣ قريب للغاية ولكن بعيدًا عن الأمان. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٤) http://www.unhcr.org/542c07e39.html

١٤ رحلات محتومة: تتبع مسارات الحياة المفقودة خلال الهجرة. (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٤) http://goo.gl/VZKaVR

١٥ راجع، على سبيل المثال، اللاجئون في الوطن: تقييم لعيش اللبنانيين العائدين من سوريا (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٤)
http://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/Country/docs/IOM-Lebanon-LH-Assessment-November-2014.pdf

والأسئلة الرئيسية الواجب بحثها هي: ما الدور المنوط بالحكومات وأطراف العمل الإنساني والتنموي في تيسير الحماية والحلول الدائمة لجميع المهاجرين؟ كيف وبأي أساليب يمكن لأطراف العمل الإنساني توفير الحماية للنازحين كثيري التنقل، بما في ذلك بدائل للهجرة غير الشرعية التي قد تتسبب في خطر الاتجار في البشر وأشكال الاستغلال الأخرى؟ ما الثغرات الموجودة بين الأطر الدولية على اتساعها وتنفيذها الفعال بما يحول دون قيام الحكومات الإقليمية بتنفيذ التزاماتها تجاه جميع المهاجرين بموجب قانون حقوق الإنسان؟

١٠) تمويل العمل الإنساني

هناك مشاركة كبيرة من المانحين في مجال العمل الإنساني في المنطقة، وفي ظل المستويات المرتفعة للاحتياج، يساهم الكثير من بلدان المنطقة أيضًا بمبالغ كبيرة في المساعدة الإنسانية. ويتم تسجيل بعض من هذه التدفقات في خدمة التتبع المالي[١٦]، في حين أن المبالغ الكبيرة لا يتم الإبلاغ عنها. وهذا يحد من القدرة على فهم الصورة الكاملة لتدفقات تمويل العمل الإنساني ومن شأنه أن يعيق الجهود الحالية للاستجابة وتحديد الأولويات. وقد تم إحراز بعض التقدم بشأن محاولة سد هذه الفجوة من خلال تأسيس مجموعة كبار المانحين للاستجابة للوضع في سوريا. كما مررت جامعة الدول العربية قرارًا بإنشاء الآلية العربية لتنسيق العمل الإنساني، والتي سوف تسجل تدفق المعونات من الدول العربية في المنطقة[١٧].

وعلى الرغم من مشاركة هذا العدد الكبير من المانحين، إلا إن تمويل العمل الإنساني لا يزال غير كافٍ لمواجهة النطاق الحالي من الطلب، كما أن هناك حاجة لحشد مصادر إضافية للتمويل تشمل تلك التي من خلال المؤسسات المالية والقطاع الخاص. وفي واقع الأمر، دعت الحكومات العربية إلى إنشاء مصرف إقليمي لإعادة الإعمار والتنمية للمساعدة في مواجهة الأزمات مثل سوريا، والعراق، واليمن، وليبيا، وفلسطين[١٨]. ويتعين على المانحين أن يحسنوا من أدائهم في صرف التعهدات المالية بسبب القلق الناجم عن عدم الوفاء بهذه التعهدات دائمًا.

وخلال المشاورات، دعا المانحون في المنطقةأيضًا إلى مزيد من التقدير لثقافة وتقاليد العطاء في المنطقة، حيث رفضت الحكومات مصطلح 'المانحون الناشئون' أو 'المانحون غير التقليديين'. أما صغار المانحين، وبعضهم من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، فيتعين الاعتراف بهم بما أن مجموع جهودهم يؤدي إلى إسهامات كبيرة في العمل الإنساني. وقد أكدوا هم أيضًا على الحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة أكثر شفافية ومصداقية في استخدامها وإنفاقها للتمويلات.

والأسئلة الرئيسية الواجب بحثها هي: كيف يمكن لبلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية العمل بشكل أفضل مع المجتمع الدولي لضمان كفاية الموارد الإنسانية والتنسيق بين المانحين؟ هل يرغب المانحون الإقليميون في تبني مبادئ الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية أو أطر مشابهة؟ كيف يمكن حشد المؤسسات المالية والقطاع الخاص حشدًا أفضل للانخراط في العمل الإنساني في المنطقة ودعمه؟ كيف يمكن تبليغ التمويل الإنساني بشكل مباشر أكثر إلى الأطراف الذين يتمركزون في مواقع أفضل من غيرهم لتوصيل الخدمات الإنسانية، وزيادة توجيه التمويلات للأطراف الوطنية والمحلية؟ ما الذي من شأنه أن يساعد المانحين على أن يصبحوا أقل تفاديًا للمخاطر عند تمويل المنظمات الوطنية أو المحلية مباشرة؟

١١) تعزيز دور الإعلام والشباب والمؤسسات الأكاديمية

أثبت الإعلام نفسه كقوة كبيرة في تشكيل استجابة الأفراد والمنظمات والحكومات للأزمات الإنسانية. وقد طرحت الكثير من المشاورات التحضيرية المنعقدة حتى الآن الحاجة إلى إشراك الإعلام في حوار حول دوره والحاجة إلى استكشاف التفاعل الديناميكي بين الإعلام والمنظمات الإنسانية، وأثره على التصورات وصنع السياسات والاستجابة الإنسانية.

١٦ خدمة التتبع المالي هي قاعدة بيانات عالمية آنية تسجل جميع المساهمات المبلغ عنها لمعونات الإغاثة الإنسانية الدولية (وتشمل المنظمات غير الحكومية، وحركة الصليب الأحمر/ الهلال الأحمر، والمعونات الثنائية، والمعونات العينية، والتبرعات الخاصة). لمزيد من المعلومات، تفضلوا بزيارة الموقع التالي: http://fts.unocha.org

١٧ إنشاء الآلية التنسيقية للعمل الإنساني والاجتماعي. قرار جامعة الدول العربية ق.ق.٥٧٢ د.ع. (٢٤) (٢٠١٣) http://goo.gl/vyRNZV

١٨ العمل الإنساني في المنطقة العربية. (المنتدى الإنساني، ٢٠١٤) http://goo.gl/W2nVhW

وعلى نفس أهمية الإعلام، أبرزت المشاورات التحضيرية أهمية إشراك الشباب في العمل الإنساني وتعزيز شبكات التطوع، وهي المكون الرئيسي للعمل الإنساني. وهناك حاجة إلى فهم أفضل لرؤاهم وتصوراتهم، ووضع توصيات لتعزيز مشاركتهم. وأيضًا على نفس القدر من الأهمية يأتي الدور الذي تلعبه المؤسسات الأكاديمية في خلق المعرفة وتشكيل السياسات والممارسات الإنسانية. وهناك حاجة إلى تحسين هذا الدور من خلال تعزيز التفاعل بين المؤسسات الأكاديمية وممارسي العمل الإنساني بهدف تحسين فعالية العمل الإنساني ورعاية الابتكار ومواجهة التحديات الإنسانية.

والأسئلة الرئيسية الواجب بحثها هي: كيف يمكن للمنظمات الإنسانية أن تشجع فهم قيم العمل الإنساني ومبادئه واستجابته؟ ما الدور المتاح للإعلام لضمان المساءلة والشفافية في الاستجابة الإنسانية؟ هل يمكن أن يكون قوة لحفز استجابة أفضل على مستوى السياسات والعمل الإنساني؟ ما المبادئ المشكلة للمراسلة وإعداد التقارير الإنسانية الملتزمة بآداب المهنة؟ وكيف يمكن تعزيزها؟ ما تصورات الشباب عن العمل الإنساني؟ ما التحديات والفرص الحالية لإشراك الشباب في العمل الإنساني؟ كيف يمكن تعزيز شبكات التطوع وفرص العمل للشباب في العمل الإنساني؟ كيف يمكن دمج العمل الإنساني في مناهج التعليم؟ كيف يمكن تحسين دور الشباب والمؤسسات الأكاديمية لتشجيع الابتكار في العمل الإنساني؟ كيف يمكن تعزيز دور المؤسسات الأكاديمية في تشكيل السياسات والممارسات الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

١٢) الشراكات المبتكرة

لقد تضافرت الجهود في المنطقة لتشجيع الشراكات فيما بين المنظمات الإنسانية الدولية، والإقليمية، والوطنية. ويتضمن ذلك عدة مذكرات تفاهم، وخطط عمل مشتركة، ومنتديات لمناقشة السياسات، ومؤتمر سنوي للشراكة الفعالة وإدارة المعلومات بمدينة الكويت[١٩]. وقد ساعدت هذه الجهود على بناء الثقة والتفاهم فيما بين المنظمات الإنسانية، إلا إن هناك حاجة إلى المزيد في ظل ندرة التعاون على المستوى الإقليمي والقُطري، وندرة أمثلة البرامج والتقييمات المشتركة، وتبادل المعلومات المستمر، والفهم المشترك للاحتياجات والأولويات الإنسانية.

وعليه، وبناء على فرضية أنه ينبغي أن يكون هناك المزيد من التعاون، فالحاجة تبرز إلى تطوير مقاربات أكثر ابتكارًا يمكنها البناء على التقدم المحرز حتى الآن والتغلب على العوائق الحالية أمام الشراكات الحقيقية بين المنظمات الإنسانية.

والأسئلة الرئيسية الواجب بحثها هي: ما العوائق الرئيسية أمام شراكات أكثر فعالية في المنطقة؟ كيف يمكن تحسين هذه الشراكات بطريقة تؤدي إلى المزيد من التعاون على المستويين الإقليمي والقُطري؟ ما الشراكات الأكثر استراتيجية التي يجب إيلاؤها الأولوية؟ هل هناك نماذج للشراكات المبتكرة التي يمكن مشاركتها وتوثيقها؟

لمزيد من المعلومات أو للحصول على جدول المشاورات الإقليمية أو الإنضمام إلى المناقشات على الإنترنت، رجاء زيارة:
http://www.worldhumanitariansummit.org/whs_mena

١٩ لمزيد من المعلومات عن المؤتمر السنوي للشراكة الفعالة وإدارة المعلومات من أجل عمل إنساني أفضل، رجاء زيارة الموقع التالي: http://event.arabhum.net